المحاضرة الثالثة

نشأة علم مصطلح الحديث[1]

1- جذور علم مصطلح الحديث:

إذا كانت ثمرة علم مصطلح الحديث وغايته، تمحيص الأحاديث صحة وضعفا، والتحقق من نقل الأخبار والتثبت من صحة مصدرها، فإن جذور ذلك تمتد إلى عصر التنزيل، بما تنزّل من آيات، وما قاله رسول الله ﷺ من توجيهات تحذر من الكذب، وتشدد على مسألة التثبت في نقل الأخبار.

ومن ذلك قوله تعالى بشأن التثبت: { ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا }الإسراء: 36.

وقال محذرا من قبول الأخبار من غير أهلها { يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين } الحجرات: 06.

وورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة تدور في ذات مضمون الآيات وتزيدها تأكيدا وتوضيحا من ذلك ما جاء في الحديث الشهير المتواتر: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[2]

وقوله: " نضر الله امرأً سمع منا حديثاً، فبلغه كما سمعه، فرب مُبَلّغ أوعى من سامع "[3].

2- التطبيق العملي لقواعد هذا العلم في عصر الصحابة

لقد شكلت جملة هذه الآيات والتوجيهات النبوية مستندا أساسيا للصحابة بعد وفاة النبي ﷺ في الاحتياط عند سماع الأخبار والتثبت من صحة سماع ناقليها.

ورغم أن الصحابة كانوا عدولا ويصدّق بعضهم بعضا، ولا يجوز الظن بأحدهم تعمد الكذب، إلا أن الأخبار صحت بممارسة بعضهم للتثبت عند نقل الأخبار أو سماعها من باب مزيد احتياط وتأكد، لاحتمال وقوع الخطإ في السماع، فهذا عمر بن الخطاب يقول لأبي موسى الأشعري في حديث الاستئذان ثلاثا: "إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت"[4].

وأم المؤمنين عائشة كما جاء في رواية مسلم تقول: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ"[5].

([1])- يمكن الاستفادة من الكتب الآتية: منهج النقد، ص: "51-66"، السنة ومكانتها في التشريع، ص(109-107)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد محمد أبو شُهبة، دار الفكر العربي – بيروت – ص: 27-32، الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي، الطبعة: القاهرة في 2 من جمادى الثانية 1378هـ، ص:489-491.

([2])- البخاري في كتاب العلم، باب (إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم) برقم: 110، (52/1)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب (في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم) برقم: 4، (7/1).

([3])- رواه ابن حبان في "صحيحه" في كتاب (العلم) برقم: 66، انظر "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"، محمد بن حبان، أبو حاتم، البُستي، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، – بيروت –، الطبعة: الأولى، 1408 هـ – 1988 م، (268/1)، وقد حسنه محقق الكتاب.

([4])- انظر تذكرة الحفاظ: (12/1).

([5])- سيأتي تخريجه.

مع التنبيه أن ذلك لم يكن شائعا على نطاق واسع، لصدق الصحابة، ومتانة دينهم، وسيلان ذهنهم، وقوة حافظتهم، وقرب عهدهم بالنبي صلى الله عليه وسلم.

3- اعتماد الإسناد منطلقا للتحري في عصر التابعين:

أخرج مسلم في مقدمة صحيحه[1] عن محمد ابن سيرين أنه قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

ومنذ ذلك الحين صار الناس لا يقبلون إلا حديث من يوثق به دينا وورعا، وحفظا وضبطا، حتى شاعت في عرف الناس هذه القاعدة: "إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذونها"[2].

وصار الإسناد سلاحا في وجه العابثين بالسنة النبوية، قال الإمام سفيان الثوري " الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل"[3].

بل صار الإسناد جزءا من الحديث لا ينفك عنه، حتى قال الإمام عبد الله بن المبارك: (الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[4].

ورغم هذا النشاط النقدي الملحوظ في البحث عن أحوال السند والمتن، والتحري والتثبت والاحتياط، إلا أن ذلك كله كان شفهيا غير مكتوب لعدم كتابة السنة نفسها بشكل رسمي كما رأينا سلفا.

4- بدايات التأسيس لعلم المصطلح تطبيقا لقواعده وإفرادا لبعض مباحثه:

ولما بدأ التدوين الرسمي للحديث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز على يد الإمام محمد بن شهاب الزهري وغيره من العلماء، بدأت تظهر الملامح الأولى للتطبيق الفعلي لعلم مصطلح الحديث على المدوّن من الأحاديث، وذلك من خلال تمحيص الأحاديث وغربلتها –كما بينا سابقا – أي أن قواعده بدأت تطبق فعليا من خلال كتابة الأحاديث بأسانيدها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتمحيص رجالها، غير أن الأحاديث كانت تدوّن عارية عن أي تعليق مكتوب – فيما نعلم – مما يمكن أن ننطلق منه لنقول أنه بداية لعلم الحديث المسطور.

([1])- صحيح مسلم –المقدمة- باب (في أن الإسناد من الدين) (15/1) –طبعة فؤاد عبد الباقي-.

([2])-الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الأولى، 1271 هـ - 1952 م، (15/2).

([3])-المدخل إلى كتاب الإكليل الحاكم النيسابوري، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، - الإسكندرية – ص: 29.

([4])-صحيح مسلم –المقدمة- باب (في أن الإسناد من الدين) (15/1) –طبعة فؤاد عبد الباقي-.

ويبدو أن التصنيف في علم الرجال كواحد من أهم فنون علم الحديث، لم يعرف إلا بعد منتصف القرن الثاني للهجرة وبشكل محدود، إذ بقي تناقل هذا العلم شفهيا هو النمط السائد والغالب، فقد ذكر ابن النديم في " الفهرست" كتاب "التأريخ" تأليف الليث بن سعد[1] (ت 175 ه)، و "التأريخ" للإمام عبد الله بن المبارك[2] (ت 181 ه).

كما ذكر الإمام الذهبي في "التذكرة"[3] أن الوليد بن مسلم (ت 195 ه) صنف في التواريخ.

ولم يعرف في هذا العصر تصنيف مكتوب في علوم الحديث، أو أي علم ينتسب إليه، إلا ما أشرنا إليه في علم الرجال على قلّته.

5- مرحلة بداية التصنيف الفعلي لبعض قواعده وعلومه:

ومع نهايات القرن الثاني وبدايات الثالث، بدأ علم مصطلح الحديث في التشكل بصورة أساسية، أو قل بدأ في وضع اللبنات الصلبة للبناء عليها لاحقا، فاتجه عدد من الأئمة والنقاد إلى إفراد بعض مباحثه بكتب مستقلة، أو تخصيص فصول واسعة له في مؤلفاتهم تتحدث عن بعض قواعده، كشروط الرواية وأقسامها، والبحث في أحوال الرواة من جرح وتعديل وغيرها من مسائل هذا الفن.

وكان من أبرزهم الإمام الشافعي في كتابيه "الرسالة" و"الأم".

واستمر الأمر على هذا الحال طوال هذا القرن تقريبا إلى حدود منتصف القرن الرابع، حيث ازداد الاهتمام بمباحث هذا العلم، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب الرواية إلا ويمزجه صاحبه بعبارات نقدية حديثية، حكما على الحديث أو رجال الإسناد وما يتعلق بذلك من المسائل، فضلا عن إفراد بعض مسائله في مصنفات مستقلة – كما أشرنا – سلفا، كعلم الجرح والتعديل، وعلم علل الحديث، وعلم مختلف الحديث، وعلم غريب الحديث، وعلم ناسخ الحديث ومنسوخه.. الخ.

فكان من أبرز من ساهم في إثراء هذا العلم على الشكل الذي وصفت في هذه المرحلة:

- الإمام البخاري (ت 256ه) في جامعه الصحيح، وتواريخه الثلاثة "الكبير" و"الأوسط" و"الصغير".
- الإمام مسلم (ت261ه) في مقدمة جامعه الصحيح، والتي كانت من أبرز ما كتب في هذا العلم.
- الإمام أبو داود السجستاني (ت275ه) في رسالته الشهيرة إلى أهل مكة في وصف سننه وطريقته ومنهجه فيه.
- الإمام الترمذي (ت279ه) في سننه وكان مكثرا من الإشارة إلى قواعد هذا العلم وضوابطه في تعليقه على أحاديث كتابه، وكذا ما أثبته في آخر جامعه، في كتاب "العلل".

([1])–الفهرست، أبو الفرج ابن النديم (المتوفى: 438هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت – الطبعة: الثانية 1417 هـ – 1997 مـ، ص: 248.

([2])–المصدر نفسه، ص: 280.

([3])– تذكرة الحفاظ، (221/1).

- ومن أبرز من نبغ في التأليف والكتابة في هذه المرحلة الإمام العلم علي بن المديني (ت234ه) شيخ البخاري، فقد ألف في فنون كثيرا جدا، من أبرزها "علل الحديث"[1]

- والإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة(ت327ه) "الجرح والتعديل".

6- مرحلة الولادة الفعلية لعلم "مصطلح الحديث":

وبعد هذه الجهود الكبيرة، صارت الأرضية مهيأة للانتقال بهذا العلم إلى طور جديد وهو طور الولادة الفعلية، بعد تشكل ملامحه الأساسية، فتلقف هذه الإشارات واحد من أبرز علماء هذا الفن وهو:

أبو محمد الحسن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت360ه)، فألف كتابا سماه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" جمع فيه شتات هذا العلم دون أن يستوعب، وهذه عادة من يسبق للتأليف في أي فن.

ثم تتابع العلماء في التصنيف في هذا الفن، فكان منهم:

- الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405ه) في كتابه "معرفة علوم الحديث" ولكنه لم يهذب ولم يرتب.

- ثم تلاه الحافظ أبو نعيم الأصفهاني صاحب كتاب "حلية الأولياء" و"المستخرج على البخاري" المتوفى سنة 430ه فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا زاد فيه أشياء على ما في كتابه. لكنه أبقى أشياء لم يذكرها فتداركها من جاء بعده.

- الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الشهير بـ "الخطيب البغدادي" (ت463ه) في كتابيه الشهيرين "الكفاية في علم الراوية" و "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" وقد أفرد لكل من فنون الحديث مصنفا خاصا.

- القاضي عياض (ت544ه) في كتابه "الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع" مستمدا بحوثه من كتب الخطيب.

- الإمام تقي الدين عثمان بن صلاح الدين الشهرزوري الشافعي (ت643ه) في كتابه "علوم الحديث" الشهير تحت مسمى "مقدمة ابن الصلاح" حيث جمع فيه شتات ما تفرق في غيره ممن سبقه، فكان له فضل حسن الجمع والاستيعاب والتبويب، حتى صار هذا الكتاب أشهر مصنّف في هذا العلم، بل لو ادعي أنه أول كتاب ظهر في علم مصطلح الحديث يغطي مباحثه ويسد منافذه، لكان ذلك عين الصواب – في نظري ونظر أي منصف –.

والدليل على ذلك أن جميع من جاء بعده اشتغلوا به اختصارا أو تهذيبا أو شرحا وتعليقا أو تعقّبا – كما بيّنا ذلك أثناء عرضنا لأهم مؤلفات هذا العلم.

ثم تتابع العلماء من بعده واستفاض هذا العلم واشتهر إلى يوم الناس هذا.

([1])-المرجع نفسه، ص: 62.